تفعل الجمعية العامة ذلك منذ جلستها الخاصة في صيف ١٩٦٧ . وهو يدل على ان الامم المتحدة ادركت انه لم يعد بامكانها تجاهل وضع خطير كهذا . ومن وجهة نظر اسرائيل واصدقائها الخمسة عشر ، كانت المعارضة حول تأكيد القرار بعدم السماح بالتوسع الاقليمي وبوجوب سحب اسرائيل لقواتها من الاراضي العربية المحتلة ، مع انه قوبل بتأكيد آخر بضرورة عقد سلام قائم على الاعتراف بالسيادة داخل حدود آمنة ومعترف بهـا .

والقرار الذي عارضته اسرائيل بشدة اكثر هو القرار المتعلق بلجنة التحقيـق الدولية حـول ممارسات اسرائيل في الاراضي المحتلة ، والذي حظي بتأييد ٥٢ صوتا ومعارضة ٢٠ وامتناع ٤٣ عن التصويت . وجدير بالملاحظة هنا الاشارة الى ان الامتناع عن التصويت هو بمثابة المعارضة علما بأن العرب يريدون اصواتا مؤيدة حرموا منها نتيجة لهذا الامتناع . ومع ان هذا القرار صيغ بعبارات ملطفة الا انه جوبه بمعارضـة لانه ايد تقرير اللجنـة الذي فيه انتقادات شديدة لاسرائيل . وبالمقارنة مع ذلـك التقريـر التفصيلي المفعم بالانتقادات لاسرائيل يبدو قرار ١٩٧٠ ليس اكثر من تمرين اكاديمي في علم السياسة . ومع هذا فقد نال القرار(C) المتعلق بالانروا ٤٧ صوتا مقابل ٢٢ معارضا و٥٠ ممتنعا عن التصويت . ولكن لماذا عارضته اسرائيل واصدقاؤها كل هذه المعارضة ؟ لقد حدث ذلك لانه اعترف بمبدأ هام وجديد يتعلق بأصول القضية الفلسطينية . وتؤكد هذه الصيغة الموجزة في خمس فقرات ان « لشعب فلسطين » ـ وقد تكرر هذا التعبير ثلاث مرات ـ حقوقا ثابتة معينة ، منها حق تقرير المصير ، حرم منها حتى الان ، ولكن يجب ان تنال « الاحترام الكامل » في المستقبل . والقرارات السابقة التي مهدت لهذا القرار اشارت الى هذه الحقوق ولكنها لم تحدد انها تشمل « حق تقرير المصير » . ومثل هذه الصياغة ترفع المسألة الفلسطينية من مجرد كونها قضية انسانية تتعلق بـ « لاجئين » وتعيد صياغتها ككفاح شعب من اجل حريته . وهذا لا بد من ان يطرح على بساط البحث مسألة عدالة خلق دولة اسرائيل ذاتها . ومن الناحية العربية يعتبر قرار كهذا نال ٤٧ صوتا مقابل ٢٢ ، امرا مشجعا اذ أنه يوجه ضربة الى الاسس المعنوية والقانونية لاسرائيل . وهكـذا فان قرارات ١٩٧٠ تشكل انطلاقة كبرى بالنسبة للفلسطينيين لانها اظهرت انه رغم الدعاوة الاسرائيلية والضغط الاميركي بدأ عدد كبير من الدول ، بعد زمان طويل ، في تفهم طبيعة الشعب الفلسطيني والحيف المأساوي الذي لحق به في الامم المتحدة وعلى يدها . وبالمقابل لم تنجح دورة الجمعية العامة في ١٩٧١ في ايجاد اسس جديدة ، ولكنها كانت ذات اهمية من حيث ان الاراء الجديدة المؤيدة للفلسطينيين والعرب والتي قدمت في العام السابق حظيت بمزيد مـن التأييد . وهكذا فيما يمكن تسميته « قرار حق تقرير الفلسطينيين لمصيرهم » نال ستة اصوات مؤيدة اضافية ، اي ٥٣ بدلا من ٤٧ ، ولكن ٢٣ بدلا من ٢٢ معارضا ، مما يدل على ان الاسرائيليين كانوا لا يزالون يعملون ضده . والقرار العربي المتعلق بالوضع في الشرق الاوسط نال ٢٠ صوتا اضافية ، اي ٧٩ بدلا من ٥٧ . والتصويت الاخير هذا يشكل انتصارا مزدوجا لانه نال هذه الاصوات الاضافية مع ان صياغته اكثر شجبا لاسرائيل من قرار ١٩٧٠ . وفي الحقيقة ، بعد ايراد عموميات ١٩٧٠ يتوجه القرار مباشرة الى اسرائيل ويطلب اليها الرد بالايجاب على مبادرة يارينج السلمية ، وهذا ما يمكن اعتباره توبيخا غير مباشر . امـا القرار المتعلق بلجنة التحقيـق فقد نال صوتا اضافيا واحدا . ومن جهة اخرى ، خسر « قرار النازحين » خمسة اصوات ، من ٩٣ ـ ٨٨ ، ولما كان النص هو نفسه ، نص قرار ١٩٧٠ ، فان هذا الانخفاض كان نتيجة للاتصالات والضغوط الاسرائيلية المستمرة ضده . ولا بد للمـرء ان يلاحظ هنا وجود عدد لا بأس به من الذين يمتنعون عن التصويت حول القرارات المتعلقـة بالشرق الاوسط ، ولا يقل هذا العدد ابدا عن ١٠ واحيانا ١٥ ، مما يعبر عن السأم الذي بدأ الكثيرون في الامم المتحدة يشعرون به حيال قضية تبدو وكأنها مزمنة لا نهاية لها ، والسأم ايضا من الخطابات الطويلة لبعض الوفود العربية .

ومع هذا ، فان الزيادة في عدد القرارات يدل على ان الامم المتحدة ككل بدأت تظهر مزيدا ، وليس قلة ، من الاهتمام بقضايا الفلسطينيين ، والنزاع العربي ـ الاسرائيلي . ومع هذا الازدياد في الاهتمام وبمعرفة هذه القضايـا ازداد التأييد العربي . وتبل استعراض اسباب هذا التطور